AFAQ LUGHAWIYYAH
© PENERBIT UNIVERSITI SULTAN ZAINAL ABIDIN
https://journal.unisza.edu.my/afaq
e-ISSN: 2990-9007

حذف الفعل على شريطة التفسير عند ابن الشجري وعلماء العربية : دراسة تحليلية مقارنة

[DELETION OF THE VERB ON THE CONDITION OF INTERPRETATION ACCORDING TO IBN AL-SHAJARI AND ARABIC SCHOLARS: A COMPARATIVE ANALYTICAL STUDY]

Jehad Mohammed Ramadan Alhennawy

Islamic Da'wah College, Gaza, Palestine

Corresponding Author: *jehadhenawy10@gmail.com*

Received: 12/1/2023 *Accepted: 19/1/2023* *Published: 31/3/2023*

ملخص

الحذف من خصائص العربية، وسمةٌ من سماتِ فصاحتها وبلاغتها، ويعدّ ابن الشجري أول من أفرد أبواباً متتالية للحذف، وأزال عنه التشعّب والتعقيد، ويمكن ملاحظة أنَ حذف الفعل أكثرها تشعّبًا وتعقيداً، وخصوصًا حذف الفعل على التفسير، إلا أنّ ابن الشجري قد تميّز في عرضه لمسائل حذف الفعل على شرط التفسير عن غيره من النحاة؛ نظرًا لتشعّب هذا النوع من الحذف، حتى إنّه ليجذبك بسلاسة طرحه، وتفصيله للمسائل، والإحاطة بها من جوانبها، وبعده عن التعقيد وإتاهة المتلقي في مسائل الخلاف، لذا يهدف البحث إلى بيان تناول ابن الشجري لحذف الفعل على شريطة التفسير مقارنة بغيره من علماء العربية- المعاصرين له والسابقين- وقام هذا البحث على أسس المنهج الوصفي وخصائصه، لا سيّما أنّ طبيعة هذه البحوث تتناسب مع المنهج الوصفي التحليلي؛ حيث تم بيان منهج ابن الشّجري في تناوله لمسائل حذف الفعل على التفسير، ومقارنة آرائه بآراء النحاة السابقين واللاحقين حديثاً، وتكوين رؤية كاملة عن حذف الفعل على التفسير في العربية، وتوصّل البحث لمجموعة من النتائج أهمها أنّ ابن الشجري أول من عالج ضروب الحذف في أبواب متتالية، وأنه قد عرض حذف الفعل على التفسير بطريقة سلسة منظمة لم يعرضها أحدٌ قبله-حسب اطّلاع الباحث-، وأنّ ابن الشجري امتاز في أسلوبه بعرض حذف الفعل على التفسير المتمثل بالبعد عن التعقيد والخلاف وكثرة التشعّبات.

الكلمات المفتاحية: الحذف، الاشتغال، التفسير، ابن الشجري، حذف الفعل، المنهج الوصفي

Abstract

Ibn al-Shajari was considered as the first one who singled out successive chapters of deletion and removed ramification and complexity. It can be noticed that the deletion of the verb with the condition of interpretation is the most complicated and ramified thing . But Ibn al-Shajari was distinguished with explaining the deletion issues of different kinds of antecedent pronouns. He also attracts you smoothly by asking, detailing and surrounding the issues and being far away from complexity and distracting the recipient in matters of dispute. So, the research aims to express Ibn al-Shajari's explanation of Deletion of the verb with the condition of interpretation other Arab scholars -his contemporaries and predecessors-. This research was based on the foundations of the descriptive approach and its characteristics, and it reached a set of results, the most important of them is that Ibn al-Shajari was the first one who dealt with the types of deletion in successive chapters, and he presented the Deletion of the verb with the condition of interpretation in a smooth and organised manner that no one presented before him – according to the researcher's knowledge-.

Keywords: *deletion, antecedent, relation, Ibn al-Shajari, descriptive approach*

Cite as: Alhennawy, J. M. R. (2023). Hazf al-Fi'l 'ala Sharitah al-Tafsir 'inda Ibn al-Shajari wa 'Ulama' al-'Arabiyyah: Dirasah Tahliliyyah Muqaranah. *Afaq Lughawiyyah*, *1*(1), 73-88. https://doi.org/10.37231/afaq.2023.1.1.29

© Penerbit Universiti Sultan Zainal Abidin, 2026. This work is licensed under the terms of the Creative Commons Attribution (CC BY) (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

المقدمة

يستمدّ الحذف أهميته من كونه لا يورد المُنتظر من الألفاظ، وإنّما يذهب بالمتلقي مذاهب بعيدة فيفجّر في المُخاطب شُحنة توقظ ذهنه، وتجعله يفكر فيما هو مقصود، حيث يعتري بعض عناصر الجملة سواء الاسمية أم الفعلية، فيحدث تارة في الجمل، وتارة في أشباه الجمل، ويعتري الأساليب، ويتعداها إلى الحروف والكلمات.

وقد تنازع مبحث الحذف علماء إعجاز القرآن، والبلاغة، والنّحو، لكنّ علماء الإعجاز والبلاغة عالجوا الحذف في أبواب خاصة، وخلطوا مباحث البيان بمباحث النّحو، أما النَّحويون فقد فرّقوا الكلام على الحذف، على أبواب النّحو المختلفة، وقلَّ من أفرد للحذف باباً.

وقد أفسح ابن الشّجري أماليه لأنواع الحذوف كافّة، حيث تناول الحذوف التي ذكرها العلماء السابقون، وضرب لها الأمثال من القرآن الكريم، واعتنى بذكر حذوف القرآن الكريم فقال: "فحذوف القرآن كثيرة عجيبة"، (Ibn al-Shajari, 1992: 1/22)، وعالج ضروب الحذف في أغلب مجالسه، وبذلك يعدّ ابن الشجري أول من أفرد أبواباً متتالية للحذف في الأمالي، حيث أفرد لها سبعة عشر مجلساً، استغرقت من الأمالي حوالي مئتين وخمسين صفحة.

مشكلة البحث

لقد تشعبت الحذوف وكثرت، إلى أن جمعها ابن الشجري في أبواب منظمة، ومن أكثر الحذوف تشعّبًا حذف الفعل؛ فهذا الحذف كثيرة تفاصيله، متعددة أنواعه، مستعصية مفاهيمه إلا أن ابن الشجري قد أبحر وتميّز في عرض مسائل حذف الفعل بأنواعه، لا سيّما حذف الفعل على شريطة التفسير أو الاشتغال، حتى إنّه ليجذبك بسلاسة طرحه، وتفصيله للمسائل، والإحاطة بها من جوانبها، وبعده عن التعقيد وإتاهة المتلقي في مسائل الخلاف، فهو يميل إلى التعليم بكثرة التنظير والاستشهاد، والبعد عن المنافرات النحوية، لذا يسعى هذا البحث للوقوف على حذف الفعل على التفسير عند ابن الشجري وعلماء العربية، حيث إنّ ابن الشجري أول من بوّب الحذف وذكره متتاليا وليس متفرقا على أبواب النحو الأخرى.

وتتناول الدراسة مسائل حذف الفعل على شريطة التفسير كما ذكرها ابن الشجري وعلماء العربية، حيث ستعرض الدراسة قول ابن الشجري في هذا الحذف مع ذكر علماء العربية المعاصرين له والسابقين والتعليق على آرائهم، ثم الخروج بخلاصة القول في حذف الفعل على التفسير، وهو على سبعة أنواع كما ذكرها ابن الشجري، وهي: الاستفهام والأمر والنهي والشرط والتحضيض والنفي والعطف. وستجيب الدراسة عن مجموعة من الأسئلة أهمها: كيف كان تناولُ وعرض ابن الشجري لأوجه حذف الفعل على شريطة التفسير، وما الذي ميّزه عن غيره؟ كذلك ما أنواع حذف الفعل على شريطة التفسير عند علماء العربية وابن الشجري؟

وتهدف الدراسة إلى الوقوف على الطريقة المميزة التي عرض فيها ابن الشجري حذف الفعل على شريطة التفسير. ثم بيان ما تميّز به ابن الشجري عن غيره من علماء العربية في تناوله لحذف الفعل على شريطة التفسير.

منهج الدراسة

وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يناسب مثل هذه الدراسات اللغوية؛ فهو يحللها تحليلًا واقعيًا بحيث يمكننا الوصول لأفضل النتائج المرجوَّة.

وقد قُسمت الدراسة إلى تمهيد ذُكر فيه نبذة تعريفية عن ابن الشجري، ومدخل بسيط إلى تعريف الحذف اصطلاحًا، ثم قسم البحث إلى سبعة مباحث؛ الاستفهام والأمر والنهي والشرط، والتحضيض والنفي والعطف.

تمهيد

أولاً: ابن الشجري

هو: الشريف أبو السعادات هبة الله بن محمد ويُعرف بابن الشّجري العلوي النّحوي عُرف ابن الشَّجريِّ بخلقه الرفيع، وعلمه الفيَّاض، وأدبه الجَم، ولسانه العذب، وقد وصفه تلميذه ابن الأنباري: "كان حسن الكلام، حلو الألفاظ، فصيحاً، جيِّد البيان والتفهيم، ذا سمتٍ حسن، وقورًا، لا يكاد يتكلم في مجلسه بكلمة إلا وتتضمن أدب نفس، أو أدب درس" (Ibn al-Anbary, 1985: 300).

وقد حاز على مدح الكثير من العلماء والمؤرّخين، وعدّدوا الكثير من مناقبه، وهذه بعض آرائهم: قال عنه القفطي: " كان أحد أئمة النحاة، وله معرفةٌ تامةٌ باللغة والنحو"(Abo al-Fadel, 1986: 356).

وقد ذكر ابن الأنباري أنّه كان "فريد عصره، ووحيد دهره في علوم النحو والعربية، وكان تام المعرفة باللغة، وكان نقيب الطالبيين بالكرخ"، (Ibn al-Anbary, 1985: 300).

وهذه المكانة المرموقة، لا ينالها إلا من توفرت فيه شروط عدّة، منها علو المنزلة الدينية والعلمية.

ثانيا: الحذف

الحذف في الاصطلاح هو "إسقاط جزء من الكلام أو كلّه لدلي (al-Zarkashey, 1998: (3/122) : والحذف يكون بحذف الشيء من العبارة لا تخلّ بالفهم عند وجود ما يدلّ على المحذوف من قرينة لفظية أو معنوية".

وقد ورد عن الرسول صلى الله عليه وسلم أنّه قال: "حذف السلام من الصلاة سنّة (ابن حنبل، د.ت)، وهو تخفيف، وترك للإطالة فيه.(Ibn Manthor, 1980: 2/370) .

أمّا الجرجاني فقد عرّفه فقال: "إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو محتوى الكلام، والقصر بنيّة الكلام" (al-Jergany, n.d.: 320)، والحذف كما ذكر الجرجاني هو إسقاط سبب خفيف، مثل (لن) من (مفاعيلن) ليبقى (مفاعي)، وينتقل إلى (فعولن)، ويحذف (لن) من (فعولن) ليبقى (فعو) فينتقل إلى (فعل) ويسمّى محذوفاً.

وقد تناول أهل البيان تعريف الحذف ووصفوه وصفًا شيّقاً تطربُ له الآذان، فقالوا عن الحذف: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك

الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة، وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتمّ ما تكون بياناً إذا لم تُبن"(المرجع السابق).

لذلك فالحذف ضرب عظيم من الإيجاز، فكثيرٌ من المعاني الراقية يمكن أن تُنجز بعبارات محددة وكلمات معدودة، وقد حسّن ذكره صاحب الإتقان:(al-Seoty, n.d.) ١/ ٣٠ "وسبب حسنه أنّه يدلّ على التمكين في الفصاحة، ولهذا قال عليه السلام: "أوتيت جوامع الكلم" (Moslem, n.d).

ومما سبق ذكره نخلص إلى أنّ الحذف يعني إسقاط عنصر أو أكثر من عناصر التعبير، سواء أكان المحذوف كلمة، أم جملة، أو غير ذلك، على أن يكون الحذف لغرض من الأغراض البيانية بشرط وجود قرينة تدلّ على المحذوف.

تحليل الدراسة

المبحث الأول: حذف الفعل على شريطة التفسير

الحذف في الأفعال ولا سيّما في باب الاشتغال يصعب الإلمام به لكثرة التشعّبات والتشجّرات المنبثقة عن هذ الحذف، وتكمن صعوبة هذا النوع من الحذوف؛ لأنه متفرقٌ على معظم أبواب النحو، وعلى سبيل المثال لا الحصر تناول سيبويه هذا الحذف في أكثر من عشرين موضعاً من كتابه، حتى إنّ المتتبع لمظاهر حذف الفعل في كتب النحاة ليشعرُ بالتيه والتشتّت، لكن عند النظر إلى الكيفية التي تناولها فيها ابن الشجري تشعرُ بتميُّز هذا العالم، وهو أول من تناول الحذف في أبواب متتالية، وهو بذلك يغنيك عن تلمّس هذه الحذوف في أبواب النحو المتفرقة كما حصل مع الباحث خلال اطلاعه على الحذوف الواقعة في الأفعال في كتب النحاة المتقدمين.

وتعرّض النُّحاة لباب الاشتغال كثيراً، فهو من أبواب النحو المتشعبة، والتي كثُر الحديث فيها واختلفت الآراء، وباب الاشتغال كما ذكر الباحث تناوله النّحاة بشكل واسع، وباب الاشتغال يشمل حذف الفعل المُفسّر وغيره، لكن ما يهمنا هنا هو حذف الفعل على التفسير، وقد وضع النحاةُ ضابط الاشتغال فقالوا: "أن يتقدم اسمٌ ويتأخر عنه فعلٌ عامل في ضميره، بحيث لو فرغ من ذلك المعمول وسُلّط على الاسم الأول لنصبه، ومثال ذلك: زيداً ضربته ألا ترى أنّك لو حذفت الهاء وسلّطت على زيد لقلتَ: زيداً ضربت، فيكون زيداً مفعولاً به مُقدّماً" (Ibn Osfor, 1980. 1/346).

ما ذكره ابن هشام في ضابط هذا الباب الذي يحدث فيه إضمار الفعل واضحٌ؛ وهو تقدّم الاسم على فعل ويكون هذا الفعل قد تعدّى لمفعوله الضمير؛ وبذلك يكون الفعل المُقدّر من جنس

الفعل اللاحق، ولا يجوز أن نحذف الضمير الذي تعدّى به الفعل، لأنّ الفعل سيتسلط على الاسم السابق له وينصبه على المفعولية.

وقد وضع ابن هشام شروطاً للمشغول عنه وهي خمسة:

١. أن يكون غير مقدر لفظاً ومعنى، نحو: زيداً ضربته، أو مقدّراً في اللفظ دون المعنى، نحو: زيداً وعمرا ضربتهما.

٢. أن يكون متقدّما، فإذا تأخر لم يكن من باب الاشتغال، نحو ضربه زيداً، فزيد هنا بدل.

٣. أن يقبل الإضمار، فلا يصحّ الاشتغال عن الحال والتمييز ولا عن المجرور.

٤. كونه مفتقراً لما بعده فلا يجوز في نحو: جاء زيد فأكرمه؛ لأنّ الاسم العامل المتقدم اكتفى.

٥. كونه صالحاً للابتداء به، بألا يكون نكرة محضة كقوله تعالى: {وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا} (الحديد: ٢٧).

المطلب الأول: حذف الفعل بعد الاستفهام

أمّا ابن الشجري فقد تناولها بطريقة سلسة مرتبة، تتماشى مع النحو التعليمي التطبيقي، إذ قال: "فحذفه على شريطة التفسير يقع في سبعة مواضع: في الاستفهام والأمر والنهي والشرط، والتحضيض والنفي والعطف. أمّا في الاستفهام كقولك: أزيداً أكرمته، أزيداً مررت به، أزيداً ضربت أخاه... فالعوامل في هذه المنصوبات أفعالٌ مقدرة قبلها، تفسّرها الأفعال اللاحقة المذكورة، ولا يجوز أن تنصبها التي بعدها؛ لأنّ تلك تعدّت إلى ما تقتضيه من المفعول... والتقدير: أأكرمت زيداً أكرمته، وأجزت زيداً مررت به، وأأهنت زيداً ضربت أخاه...".

استكمل ابن الشجري عرضه بطريقة تسلسلية بعد أن عرض الأقسام التي يأتي فيها حذف الفعل، ثم بدأ بشرحها وتفصيلها، وبدأ بالنوع الأول وهو حذف الفعل على شريطة التفسير، وهو ما يسمّيه النّحاة باب الاشتغال، حيث ذكر أنّ الفعل يحذف معه في سبعة مواضع، ثم استكمل شرحه لهذه المواضع فذكر الحذف في الاستفهام مُستشهداً ببعض أقوال العرب ومن القرآن الكريم، مُتابعاً تفسير وتقدير المحذوف منها.، وقدّر ابن الشجري المحذوفَ في ثلاث جملة متشابهة ولكن بثلاثة تقديرات مختلفة وعلّل لاحقاً اختلاف هذه التقديرات فقال: "ولم يجز أن نكرّر الفعل نفسه؛ لأنّ الفعل مررت لا يتعدى إلا بحرف جر، ولو أضمرته أضمرت الجار، وحرف الجرّ لا يُضمر، واخترتُ أهنت لأنّ الضرب لم يقع من زيد، وإنّما وقعت الإهانة بضرب أخيه..." (Ibn al-Shajari: 1992, 82/2).

والاسم إن تقدمت عليه همزة الاستفهام كقولك: زيداً ضربته، فيجوز فيه النصب والرفع والنصب هو المُختار؛ لأنّ الاستفهام حينما يقع على الفعل، فإنّ حرف الاستفهام يطلب الفعل وحينها يجب أن يُضمر الفعل، فإذا وجب إضمار الفعل وجب النصب كما سبق، ويجوز الرفع على الابتداء ومسوّغ ذلك أنّ الاستفهام قد يقع بعده المبتدأ والخبر؛ وبذلك إذا وقع الاسم بعد أداة الغالب أن يليها فعل؛كهمزة الاستفهام مثل قوله تعالى: {فَقَالُوا أَبَشَرًا مِّنَّا وَاحِدًا نَّتَّبِعُهُ} (القمر: ٢٤)، فإنّه يجوز النصب على التفسير بتقدير: أنتبع، والرفع على الابتداء، والنصب هو المختار (Ibn al-Warrak: 1999, 232).

وعلى ما تمّ عرضه يرى الباحث أنّ ما اختاره ابن الشجري؛ وهو نصب الاسم بعد الاستفهام على إضمار فعل على شريطة التفسير هو الوجه المُختار، بل الواجب كما ذكر بعض النّحاة، وما قاله ابن الشجري قاله النحاة قبله وبعده، لكن كما ذكر الباحث أنّ ابن الشجري تميّز في طريقة عرضه وترتيبه للمحذوف من الأفعال وغيرها، كما لاحظنا وسنلاحظ فيما سيأتي.

ويتأكد لدى الباحث أنّ ابن الشجري ليس كغيره من النّحاة في عرضه بمسائله وقواعده؛ إنّما هو يتعرّض للقواعد من خلال النصوص والشواهد، فتراه مثلا يقول: وحذف المبتدأ كقولهم...، وفي المسألة السابقة قال: وأما في الاستفهام كقولك: أزيداً ضربته؟ والتقدير: ضربت زيداً، وهلمَّ جرًا... وهذا ما يُسمّى بالنحو التطبيقي، فابن الشجري أول من بدأ بالنحو التعليمي التطبيقي، وقد كان هذا جليّاً في مجالسه المتتابعة، فترى في المجلس الواحد ما يزيد عن سبعين شاهداً، وهذا من الأهداف التي يسعى الباحث إلى تحقيقها من خلال بحثه.

المطلب الثاني: حذف الفعل بعد الأمر والنهي

ثم تابع ابن الشجري عرضه لحذف الفعل على شريطة التفسير، فقال: "فأمّا الأمر والنهي نحو قولك: زيداً أكرمه، وزيداً لا تضربه، وتقدّر الناصب فتقول: أكرمْ زيداً أكرمه، ولا تضرب زيداً لا تضربه ولو رفعت لجاز ذلك على ضعف، وفي الاستفهام لو حذفت حرف الاستفهام عمل الابتداء وضعف النصب لزوال المقتضى له، والجملتان الأمرية والخبرية يضعُف الإخبار بهما؛ لأنّ الخبر حقّه أن يكون محتملا للتصديق والتكذيب..." (Ibn al-Shajari, 1992, 1/22).

ذكر ابن الشجري الموضعين الثاني والثالث من مواضع حذف الفعل على شريطة التفسير؛ وذلك حينما يكون الفعل طلبي؛ أمر أو نهي، واختار في هذا الموضع النصب على التفسير، وأجاز الرفع على الابتداء لكنه ضعّفه مُعلّلاً ذلك بأن الأمر والنهي يصعُب ويقلّ الإخبار بهما؛ لأنّ الأمر والنهي إنشائيان ولا يحتملان الصدق والكذب، بخلاف الإخبار الذي يحتمل الصدق والكذب، لذا ترجّح في هذه الحالة النصب على التفسير.

والإخبار بما لا يحتمل الصدق والكذب فيه كلام يطول، قال ابن الشجري خلال عرضه لموضعي الأمر والنهي معلّلاً الإخبار بهما: "قال أبو علي كنتُ استبعد إجازة سيبويه الإخبار بجملتي الأمر والنهي حتى مرّ بي قول الشاعر (al-Sewty, 1988: 1/428).

إنَّ الذينَ قتلتُم أمس سيدَهم لا تحسبوا ليلهم عن ليلكم ناما

حيث أجاز سيبويه الإخبار بجملتي الأمر والنهي".(المرجع السابق نفسه)

وهذه المسألة فيها كلامٌ للنّحاة يطول، قال ابن عصفور: "أما الجملة غير المحتملة للصدق والكذب ففي وقوعها خبراً لهذه الحروف خلاف، والصحيح أنّها تقع في موقع خبرها" (Ibn Osfor, 1980: 1/346)، وقال بهذا الرأي سيبويه (Sebaweh, 1988: 1/140) ، أمّا جمهور النّحاة وابن الشجري فيرون بأنّ الإخبار بما لا يحتمل الصدق والكذب ضعيف، ويقدّرون خبراً لإنّ في قول الشاعر الذي أستشهد به أبو علي (Aldmameny, 1983: 4/20) ؛ قال ابن عقيل: "إنّ البيت السابق على تقدير محذوف لخبر إنّ والتقدير: إنّ الذين قتلتم سيدهم مقول في شأنهم..." (Ibn Akel, 1980: 1/347)، أمّا أبو حيان فيرى بالمنع فقال: إنّ الذي ذهب إليه شيوخنا هو المنع، مع تأويل البيت على معنى الإضمار (Abo Heean, n.d.: 5/33) .

ويرى الباحث أنّ ما ذهب إليه جمهور النّحاةُ وابن الشجري مُرجّح؛ إذ بنوه على أصل من أصول العربية وهو المعنى الذي يُبنى عليه الإعراب، حيث ذكروا أنّه لا مانع من أن يأتي اللفظ مرفوعاً حيث لا مانعٌ لفظيٌ أو نحويٌ لكنّ ذلك يتعارض مع الغرض من الأسلوب، فكما يُعرف بأنّ الكلام في اللغة إمّا خبريٌ وإمّا إنشائيٌ، والخبري ما يحتمل الصدق والكذب، فإن كان مُطابقاً للواقع فهو صادق وإلا فهو كاذب، والإنشائي ما لا يحتمل الصدق والكذب، لا سيّما الطلبي منه كالأمر والنهي والاستفهام، وإجازة سيبويه وابن عصفور وغيرهم الإخبار بما يحتمل الصدق والكذب مبنيٌ على قول الشاعر أبي مكتع، ومذهب النّحاة فيه على التأويل؛ وبذلك يتحقّق التضعيفُ الذي ذكره النّحاةُ وابن الشجري بضعف رفع الاسمين المتقدمين على أفعالهما بصيغتي الأمر والنهي لضعف الإخبار بما يليهما.

والأمرُ والنهي ذكرهما النحاة من المواضع التي يُحذف فيها الفعل على شريطة التفسير، ولكن معظم النُّحاة ذكروها مجتمعة بدون تفصيل وتسلسل كما ذكرها ابن الشجري؛ ومن ذلك ما ذكره ابن قيم الجوزية في المواضع التي ينتصب فيها الاسم السابق للفعل المفتقر لما بعده والتي يُرجّح فيها النصب وهي أن يلي الاسم فعل أمر، نحو: زيداً اضربْه، أو أن يلي الاسم نهي، نحو: زيداً لا تضربه (Ibn al-Jawzy, n.d.: 1/321).

المطلب الثالث: حذف الفعل بعد حرف الشرط

تابع ابن الشجري عرضه للمواضع التي يُحذف فيها الفعل على شريطة التفسير، متابعاً حذف الفعل بعد حرف الشرط، فقال: "ومثال إضمار الفعل بعد حرف الشرط ناصباً، قولهم: إنْ زيداً أكرمته نفعك، تريد: إنْ أكرمت زيداً نفعك، ومثله قول النمر بن تولب: (Sebweh, 1988: 1/140).

لا تجزعي إنْ منفساً أهلكته وإذا هلكتُ فعند ذلك فاجزعي

أي: إن أهلكت منفساً إن أهلكته. ومثال إضماره رافعاً ... وقوله تعالى: {إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ} (النساء: ١٧٦) ، والتقدير: إن هلك امرؤٌ... وإنْ قلت: إنْ زيد يزرني أحسن إليك، فجزمت جاز على ضعف..." (Ibn al-Shajari, 1992: 2/82).

ذكرَ ابن الشجري مواضع الحذف بعد إنْ الشرطية، حيت أوردَ أنّ الاسم بعد إنْ الشرطية يأتي منصوباً بإضمارِ فعل مُفسِّر يفسّره الفعل اللاحق، نحو إنْ زيداً أكرمته، فزيداً: مفعول به لفعل محذوف تقديره أكرمت، وتابع بالتمثيل للاسم حينما يأتي مرفوعاً على الفاعلية بإضمار فعل قبله، ومثّل له بالكثير من الشواهد والآيات؛ كقوله تعالى: {وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ} (التوبة: ٦) ، والتقدير: إنِ استجارك أحدٌ، ثم استكمل حالات الاسم بعد الفعل المضمر، وضعّف إضمار الفعل جازماً لأنّه لا يجوز الفصل بين أداة الجزم والفعل.

وما قاله ابن الشجري وابن جني قاله معظم النحاة، على أنّ الاسم إنْ كان مرفوعاً أو منصوباً بعد فعل تعدّى بمفعوله، فإن المُضمر إمّا أنْ يكون فعلاً مع فاعله كقولنا: إنْ محمداً استضفته، أو فعلاً مجرداً من الفاعل كقولنا: إن زيداً انتصر.

وفي قوله تعالى: {إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ} (النساء: ١٦٧) هناك تباينٌ في رافع الاسم (امرؤ) حيث ذهب البصريون وجمهور النحاة وابن الشجري إلى أنّ الرافع هو فعلٌ مُضمر كما سبق ذكره، والتقدير: إن هلك امرؤٌ، أمّا الكوفيون والأخفش فذهبوا إلى أنّ الاسمَ مرتفع بالابتداء، (al-Akfash, 1995: 1/220). وهذا ما أفسده ابن الأنباري؛ بأنّ حرف الشرط يقتضي الفعل ويتحصّل به دون غيره، ولذلك عمل فيه، وإن كان الحرف مقتضياً للفعل ولا بُدّ منه بطُل تقدير الابتداء، فالابتداء إنّما يرتفع الاسم به في موضِع لا يجبُ فيه تقدير الفعل؛ فحقيقة الابتداء هو التعرّي من العوامل المعنوية أو اللفظية، فإذا وجب تقدير الفعل استحال وجود الابتداء. (Ibn al-Anbary, 1985: 1/507).

ويجوّد الباحث ما ذهب إليه ابن الأنباري بالحجّة والدليل، وهذا يردّ ما ذهب إليه الكوفيون لأنّ المبتدأ يخلو من العوامل اللفظية، وعامله كما ذكر النّحاة إما الابتداء على الأرجح أو الخبر، وفي

الحالتين لا يستوجب ذلك وجود حرف الجزاء، وبناء عليه يتأكد لدى الباحث ما ذهب إليه ابن الشجري والبصريون من أنّ الاسم في الآية السابقة ارتفع بفعل مُضمر، وليس بالابتداء.

ثم تابع ابن الشجري تعليل حذف الفعل في موضع الشرط فقال: "وجاز حذف إن لأنّها أصل الباب ولا يجوز غيرها إلا في الشعر، كقول الشاعر: (al-Mobared, 1994: 2/67).

ومتى واغلٌ ينبهم يحيّو ه وتعطف عليه كأس الساقي

والتقدير: ومتى ينبهم واغل.

وكقول آخر: (Sebweh, 1988: 1/140)

صعدةٌ نابتة في حائري أينما الريح تميلها تميل

والتقدير: أينما تميلها الريح" (Ibn al-Shajari, 1992: 2/89).

ما قاله ابن الشجري ذكره قبله سيبويه وابن الخشاب وتبعهم النحاة؛ من أنّ (إن) تختلف عن غيرها من أدوات الشرط لأنها أصل الباب، وأما سائر حروف الجزاء فهذا في ضعف في الكلام، لأنّها ليست كـ (إن)، واستشهدوا بما جاء في الشعر بغير إن كالأمثلة التي أوردها ابن الشجري (Sebweh, 1988: 3/ 111) ، وعلل المبرد ذلك بقوله: "وجاز ذلك في حروف الجزاء دون سائر عوامل الأفعال لأنّه يقع بعدهن المستقبل والماضي، ولا يكون ذلك في غيرهن، فلما تمكّن هذا التمكن جاز ذلك..."(al-Mobared, 1994: 2/67) وهذا يؤكد ما ذكره ابن الشجري واستشهد به على إضمار الفعل على التفسير بعد إنْ، وليس غيرها من أدوات الجزاء إلا في الشعر.

وبعد ما سبق يخلص الباحث إلى أنّ مجيء الاسم بعد أداة الجزاء إن يكون إما منصوباً بفعلٍ مُضمر وفاعلٍ أيضاً، أو مرفوعاً بفعلٍ مُضمر ومجرد من الفاعل، وأنّ باقي أدوات الجزاء ليست كـ(إن)؛ لأنها أصل الباب، ولا يأتي الفعل مُضمر بعدها إلا في أشعار العرب فقط، كما ذكر ابن الشجري والنّحاة جميعاً.

والاسمُ المرفوع بعد إذا تباينت في رافعه آراء النّحاة كما ذكر ابن الشجري حيثُ ذهب سيبويه وجمهور النّحاة إلى أنّ الاسم المرفوع بعد إذا إنما رُفع بفعل مُضمر، وعلّة ذلك عندهم أنّ فيها معنى المجازاة، فهي بالفعل أولى، فقالوا في إعراب قوله تعالى: {إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَت}(التكوير: ١) ، بأنّ الاسم مرفوع بإضمار فعل(كورت)، لأنّ إذا بمنزلة حروف المجازاة لا يليها إلا الفعل مُظهراً أو مُضمراً، (al-Mobared, 1994: 2/76)، أمّا الكوفيون فذهبوا إلى أنّ ما بعدَ إذا رُفع بالابتداء وما بعده الخبر، وقال بقولهم ابن مالك، حيث قال: "... واختار الأخفش ما ذكره سيبويه،

وأجاز مع ذلك جعل المرفوع بعد إذا مبتدأ، وبقوله أقول؛ لأنّ طلب إذا للفعل ليس كطلب إن، بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى ... كهمزة الاستفهام، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة، لا يلزم بعد إذ." (Ibn Malek, 1990. 2/231).

ويُردُّ قول ابن مالك في أنّ (إذا) تختلف عن (إن)، بقول الزركشي: "إن إذا توافق إنْ في بعض الأحكام وتخالفها في البعض الآخر، فالموافقة في أنّ كلَّ واحد منهما يطلب شرطاً وجزاءً، وكلّ واحدة منهما تطلب الفعل فإن وقع الاسم بعد واحدة منهما قُدّر له فعل يرفعه ويفسّره الظاهر. (al-Zarkashy, 1998: 4/199).

ويرى الباحث أنّ ما ذهب إليه البصريون وابن الشجري أجود وأدق، وقول الكوفيون مردود لاعتبارات كثيرة، أولها ما ذكره البصريون من تشابه حروف المجازاة في المعنى، وهي تختصّ بالفعل، وثانيها: أنّ الابتداء العامل فيه معنوي، وليس لفظي، وقد ذكر الباحث ما يشبه هذا في المسالة السابقة في الصفحة قبل السابقة، وثالثها: ما رُدّ من قول ابن مالك بأنّ (إذا) لا تشبه (إن).

المطلب الرابع: حذف الفعل بعد حرف التحضيض

يتابع ابن الشجري عرضه لمسائل الحذف على شريطة التفسير، ومتابعاً لذكر الأنواع، وصولاً إلى حذف الفعل بعد التحضيض، حيث قال: "ومثال إضمار الفعل بعد حرف التحضيض كقولك: هلّا زيداً أعطيته، ولولا أخاك أكرمته، ومنه قوله: (al-Zamkrey,1900: 423).

تعدّون عقرَ النيب أفضل مجدكم بنى طوطري لولا الكُماة المُقنعا

أراد لولا تعدّون الكمى" (Ibn al-Shajari, 1992: 1/22).

أمّا النوع الخامس من أنواع الحذف على التفسير ما ذكره ابن الشجري؛ وهو حذف الفعل بعد حرف التحضيض، نحو قولهم هلّا زيداً أكرمته، حيث إنّ زيداً منصوب بفعل مُضمر، ومثل هلّا (لو) و(لولا)، والبيت الذي أورده ابن الشجري دليل على مجيء لولا بمعنى هلّا وهي بذلك حرف تحضيض.

والتحضيض هو طلب الفعل، ولا يكون متعلق إلا بالزمان المستقبل، فهو بمعنى الحث على الشيء، وقيل: هو أن يريد الإنسان فعل الشيء الذي يحضّ عليه، وأشهر حروف التحضيض هلّا، وألا وأوردها النّحاة كثيراً واستشهدوا بدخولها على الأفعال لا غيرها، فهي خاصة بالفعل لا بالاسم، والاسم المنصوب بعدها يكون بفعل مُضمر، يُقدّر من الجملة ذاتها كما سبق ذكره، وحروف التحضيض إن وليها المستقبل كان تحضيضاً وإن وليها الماضي كان توبيخاً، كما في الشاهد الذي أورده ابن الشجري لجرير، ومن حروف التحضيض لولا، ولولا هي في الأصل حرف امتناع الشيء

لوجود غيره، وهي حرف ابتداء ما بعدها يكون مبتدأ، نحو: لولا التوفيقُ ما نجحت، إلا إنْ كانت بمعنى هلّا فهي حرف تحضيض، كما مثّل لذلك ابن الشجري والنّحاة بقول جرير: تعدون عقر النيب...، وقال بهذا التقدير جمهور النحاة كالخليل وسيبويه وابن الشجري وأبو حيان وغيرهم، (al-Farahedy, 995: 1/118). وقال بعض النّحاة كابن مالك أنّه ربما يلي حرف التحضيض مبتدأ، واستدلّ بقول الشاعر: (al-Seoty. n.d.: 2/339).

ونُبئت ليلى أرسلت بشفاعة إليّ فهلّا نفسُ ليلى شفيعها

وقالوا: هو شاذٌ ونادرٌ، واختار الملك المؤيد أن ينوي بعد هلا كان الشأنية، وتجعل نفس ليلى شفيعها خبرا، بينما يرى ابن يعيش أنّ معاني حروف التحضيض واقعة على الأفعال لا على الأسماء، فلذلك لا يكون بعدها مبتدأ، وإن كان فلا يكون إلا على تقدير فعل، وهذا مذهب جمهور النّحاة جميعاً (Ibn Qotaba, n.d.: 1/289).

وبعد هذا العرض المفصّل، يتأكد لدى الباحث ما ذهب إليه ابن الشجري من حذف الفعل بعد أحرف التحضيض، وهذا ما قال به جمهور النحاة، والشاهد الذي ذكره ابن الشجري لا يكان يخلو كتاب منه من كتب النحو القديمة والمحدثة، ويترجح للباحث أنّ لولا إذا جاءت بمعنى هلّا فهي حرف تحضيض لا ابتداء، وما بعدها يكون منصوباً بفعل مُضمر، وإن كان مرفوعاً فهو على تقدير فعل مُضمر، ومن قال برفعه على الابتداء فهو شاذ وضعيف ولا يُقاس عليه للأسباب المذكورة سابقاً.

المطلب الخامس: حذف الفعل بعد النفي على شريطة التفسير

قال ابن الشجري في عرضه لضروب الحذف على التفسير: "وسبيل النفي سبيل الاستفهام تقول ما زيداً ضربت، وما زيداً مررت به، وما زيداً ضربت أخاه، تقدّر هاهنا من الأفعال ما قدرته هناك، قال الشاعر: (sebweh. 1988: 1/145).

فلا ذا جلالٍ هبنه لجلاله ولا ذا ضياعٍ هنّ يتركن للفقر

أراد: فلا هبن ذا جلال" (Ibn al-Shajari, 1992: 82/2).

تابع ابن الشجري ذكره لمواضع حذف الفعل على التفسير ، والتي منها أن يُحذف الفعل بعد النفي، وذكر أن النفي كالاستفهام، وأورد الشواهد نفسها التي ذكرها في الاستفهام، تاركاً للقارئ تقدير المحذوف على غرار ما تعلّم في الاستفهام، وهذ الأمر يبرز الجانب التعليمي الذي ينتهجه ابن الشجري، وذلك بالتسلسل القائم في ذكره للمسائل، فلم يذكر النفي قبل الاستفهام؛ لأنّ النفي مبنيٌ على الاستفهام وليس العكس، وكذلك ترك التقدير للقارئ، فهو لا يعطيه كلّ ما

يريد بدون تعب، فهو بذلك يربط بين المعلومات والمتشابهات، ويريد من القارئ والمتلقي تقدير المحذوف بناء على فهمه السابق من الاستفهام، والتقدير يكون كالآتي: ما ضربت زيداً ضربت، وما جزت زيداً مررت به، وما أهنت زيداً ضربت أخاه.

وحروف النفي أجراها النُّحاة مجرى الاستفهام، حيث ذكرها سيبويه في باب أسماه: باب حروف أُجريت مجرى الاستفهام وحروف الأمر والنداء، وشبّهها النحاة بالاستفهام والأمر والنهي؛ لأنّه قُدم الاسم قبل الفعل، فهي غير واجبة كما حروف الجزاء والألف غير واجبة، وكما الأمر والنهي غير واجبين، وقال النّحاة بأنّ الفعل إن كان خبراً فإنّه يكون موجباً ومنفياً، وإن كان موجباً وكان الاسم المتقدم مبتدأ جاز فيه الرفع والنصب، والرفع مُقدّم، كقولنا: زيدٌ لقيته، وإن كان منفياً فإنّه يجوز في الاسم الرفع والنصب، والنصب أقوى، وإنما اختير النصب لشبه حروف النفي بحروف الاستفهام والأمر والنهي والجزاء، ووجه الشبه بينها أنّ ما بعد النفي غير واجب، كما أنّ ما بعد الاستفهام والأمر والنهي غير واجب (Sebweh, 1988: 1/145).

وعند مقارنة الباحث بين آراء النّحاة في هذا الباب وآراء ابن الشجري يجد الباحث أنّ الآراء متوافقة، وذلك بترجيح النصب في هذا الباب؛ حيث اختار النّحاة ترجيح النصب لشبه حروف النفي بحروف الاستفهام والأمر والنهي، وابن الشجري قال أيضاً: سبيل النفي سبيل الاستفهام فما سار من أحكام على الاستفهام يسير على النفي، وهذا متفقٌ عليه بين النّحاة كما بيّن الباحث في الفقرة قبل السابقة.

ويكتشف الباحث استخدم ابن الشجري في عرضه لمسائل الحذف لاستراتيجية علمية استخدم في طرق التدريس؛ ألا وهو أسلوب الاستذكار الذي يُنصح اليوم باستخدامه في طرق التدريس الحديثة، وللاستذكار اتجاهات منها الاتجاه الكشفي، والذي يشمل بشموليته طرق التعليم، والذي يقوم بالدور الإيجابي للمتعلم خلال عملية التعلم، إذ لا يقتصر دور المتعلم على استقبال المادة التعليمية فقط، بل عليه اكتشاف المحتوى الذي تعلّمه وربطه بما يتعلمه، وهذا له دورٌ كبير وفاعلية قصوى، ومنشطاً إيجابياً، وتأكيداً لمبدأ الدور الإيجابي للمتعلم. (ب.م، ٢٠١٤: ص٣٠) وهذ ما استخدمه ابن الشجري قبل مئات السنين، أنّى له هذا الأسلوب والفهم!، فما زال يتأكد للباحث مرة بعد أخرى تميُّز ابن الشجري عن أقران عصره، فهو يعدّ من المُعلِّمين الأوائل.

المطلب السادس: حذف الفعل في العطف على شريطة التفسير

يختتم ابن الشجري مواضع حذف الفعل على التفسير، بحذف الفعل في العطف، حيث قال: "وحذف الفعل في العطف على شريطة التفسير يقتضي أن تكون الجملة المبدوءة بها فعلية، كقولك: خرج زيدٌ وعمراً كلمته... ولا تبالي إن كان الفعل متعدياً، وإنما قُوّي إضمار الفعل إذا بُدئ بجملة فعلية طلباً للتشاكل بين الجملتين... ولو رفعتَ فقلت: أكرمت زيداً وخالد أهنته خالفت بين

الجملتين... فإن كانت الجملة المبدوء بها اسمية قُوّي الرفع لمشاكلة الثانية للأولى... ومثله: {وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُون}(الشعراء: ٢٢٣)" (Ibn al-Shajari, 1992, 2/8).

وباب الاشتغال استفاض فيه النحاة كثيراً وقسّموه على أحوال الإعراب فيه، بالنصب والرفع وتساوي الأمرين، وهذا ما سيفصّله الباحث في نهاية هذا المطلب، وما ذكره ابن الشجري تناوله النّحاة فذكورا أنّه من مواضع النصب على التفسير أن يُعطف الاسم السابق على اسم عمل فيه فعل متقدم، واختاروا النصب إذا عُطف جملة فعلية تحقيقاً، نحو: لقيت زيداً وعمراً كلمته، أو قام زيدٌ/زيداً وعمراً كلمته، ونحو قوله تعالى: {فَرِيقًا هَدَى وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ}(الأعراف: ٣٠) ، وإنّما رُجح النصب للمشاكلة بين الجملتين بعطف فعلية على فعلية لأنّه إن انتصب السابق أو ارتفع أصبحت الجملة فعلية فشاكلت الجملة الأولى وهي فعلية، ولو ارتفع الاسم على الابتداء لكان ذلك من عطف جملة اسمية على فعلية فانتفت المشاركة ولذلك النصب مُختاراً فيها، فمن نصب فقد عطف فعلية على فعلية ومن رفع فقد عطف اسمية على فعلية، وتشاكل المتعاطفين أولى من مخالفتهما، وأما ما يستوي فيه الرفع والنصب وذلك بأن يتقدم على الاسم المعطوف عاطفٌ تسبقه جملة فعلية مُخبر عنها باسم قبلها، نحو: زيدٌ قام أبوه وعمراً أكرمته، فهذه الجملة اسمية الصدر فعلية العجز، فإذا راعيت صدرها رفعت (عمر) وعطفت جملة اسمية على اسمية، وإذا راعيت عجزها، نصبت (عمرا) وعطفت جملة فعلية على فعلية (Ibn Akel, 1984: 1/411).

تناول النّحاة باب الاشتغال كما ذكر الباحث بالكثير من التفصيل والتفريع، وكان ذلك جلياً في حذف الفعل مع العطف على شريطة التفسير، وكانت كثرة الحديث في هذا الباب لأنّه بين جملتين ووجود ما يسمّيه النّحاة المشاكلة، وأكثر من أسهب في عرض هذا الباب ابن مالك وشُرّاح ألفيته فجملة ما حكاه النحاة حكاه ابن الشجري؛ من أنّ الجملة قبل العاطف إن كانت فعلية يُرجّح النّصب وإن كانت مخالفة يُرجُح العطف، وإن كانت اسمية الصدر فعلية العجز فالوجهان يستويان، لكن ما يلاحظه الباحث هو أسلوب ابن الشجري المتكرر في تناوله لمسائل الحذف من خلال عرضه المتميز المتسلسل الذي يتجنّب التشعّبات، والاختلافات الكثيرة ما بين النّحاة في هذا الباب خصوصاً، ما يبرهن بأنّ أسلوب ابن الشجري لم يكن في مسألة دون الأخرى، بل هو نهج انتهجه ابن الشجري خلال تناوله لمسائل الحذف وغيرها في كتابه الأمالي.

الخاتمة

ذكر الباحث حذف الفعل على شريطة التفسير كما ذكرها ابن الشجري، مقارنة بغيره من علماء العربية، حيث يعد ابن الشجري أول من أفرد أبواباً متتالية لذكر الحذوف، وقد ذكر أن الحذف على شريطة التفسير على سبعة أنواع كما ذكرها ابن الشجري، وهي: الاستفهام والأمر والنهي والشرط والتحضيض والنفي والعطف، حيث تعرض لها الباحث بالعرض والاستشهاد وذكر آراء

العلماء فيها، مستخدماً أسلوب ابن الشجري في سهولة الطرح، والبعد عن التعقيد، وقد توصّل البحث إلى نتائج وخلاصات أهمها:

١. المقصود بالتفسير هو الاشتغال، ويُحذف الفعل على التفسير في سبعة مواضع، وهي الاستفهام، والأمر، والنهي، والشرط، والتحضيض، والنفي، والعطف.

٢. استخدم ابن الشجري استراتيجية الاستذكار في عرضه لمسائل الحذف، والتي تعتمد على اكتشاف المحتور الذي تعلّمه الطالب، وربطه بما سيتعلمه، وهذا يُظهر منهج ابن الشجري التطبيقي التعليمي.

٣. وجّه ابن الشجري الكثير من القراءات القرآنية، مما يعكس بأن كتاب الأمالي اشتمل على توجيهات القراءات ويمكن أن تكون دراسة مستقلة.

٤. تميّز ابن الشجري عن علماء عصره بأنه أول من جعل للحذف أبواباً متتالية، بطريقة متسلسلة سهلة على طلبة العلم ومريديه.

٥. إذا حُذف الفعل على التفسير فإنّ للاسم الواقع بعده خمس حالات:

١- وجوب النصب: وذلك إذا وقع الاسم بعد أداة تختصّ بالدخول على الأفعال كأدوات التحضيض، والاستفهام عدا الهمزة، وأدوات الشرط.

٢- وجوب الرفع: إذا وقع الاسم بعد أداة تختصّ بالدخول على الأسماء؛ كـ(إذا) الفجائية، نحو: خرجت فإذا الأسد بالباب.

٣- جواز النصب والرفع، مع ترجيح النصب؛ وذلك إذا كان الفعل طلبياً كالأمر والنهي، وإذا وقع الاسم بعد أداة يغلب أن يليها فعل كهمزة الاستفهام، وإذا وقع بعده عاطف بدون فاصل.

٤- جواز الرفع والنصب مع ترجيح الرفع: وذلك عدا ما سبق.

٥- يتساوى الرفع والنصب: إن تقدّم على الاسم عاطف مسبوق بجملة فعلية مُخبر عنها بفعل قبله.

REFERENCES

Abo Heean, Mohamed iba Ali ibn Yosef. (n.d.). *al-Tatheel wa al-Takmel fe Shareh Ketab al-Tashel.* Tahkek: Hasen Hendawy. Demashek: Dar al-Qalam.

al-Akfash, Saed ibn Masada. (1995). *Maany Algorain.* Tahkek: Hoda Graah. al-Gahera: Maktaba al-Kangy.

Ibn al-Anbary, Kamal al-de. (1985). *Nozha al-Albba fe Tabakat al-Odaba.* Tahkek: Ibrahim al-Samorad: Dar al-Manar.

Ibn Hanbl, Ahmed ibn Hanbal. (n.d.). *Mosnd Alemam Ahmed ibn Henbel*. Tahkek: Adel al-Arnaot & Adel Moeshed. Bayrot: al-Resala.

Ibn al-Shajary, Heb Allah ibn Ali ibn Hamza.)1992(. *Amaley ibn al-Shajary.* Tahkek: Mahmod al-Tanany. al-Qahera: al-Kanjy.

Ibn Osfor. (1980). *Shareh Jomal Alzajay.* Tahkek: Saheb Abo Tabbah. Wazara al awkaf.

Ibn agel, abdallah. (n.d.). *Shareh ibn Akel.* Tahkek: *Mohamd Mohee*. al-Kahera: Dar al-Kutub.

Ibn Gotiba., Abed Allah ibn Moslem. (n.d.). *Tawel Moshkel Algoraen.* Tahkek: Ibrahem Shams Aldeen, Mohamd Mohee. Bayrot: Dar al-Torath.

Ibn Malek, Abo Abdallah Jamal al-Deen. (1990). *Shareh al-Tashel.* Tahkek: Abed Alrahman Alsayed & Mohamed Badawy. al-Kahea: Maktaba Hjer.

Ibn Mantor, Jamal Aldeen Mohamed ibn Mokrem. (1980). *Lesan al-Areb.* Tahkek: Abdallah Alkaber & Mohamed Ahmed. Al-Kahera: Dar al-Maref.

Ibn al-Warrak, Mohamed ibn Abed Allah. (1999). *Ell al-Naho.* Tahkek: Mahmod al-Darwesh. Alread: Maktaba al-Rashed

al-Jergany, Ali ibn Mohamed. (n.d.). *al-Tarefat*. Berot: Dar Ehea al-Torath al-Arabe.

Sebweh, Amro ibn Othman. (1988). *al-Ketab.* Tahkek: Abd al-Salam Haron. al-Qahera: Maktaba al-Kangy.

al-Seoty, Jalal al-Deen. (n.d.). *al-Etkan fe Ulom al-Qoran. Tahkek: Taha Saed*. Mesr: al-Maktaba al-Wakfea.

al-Zarkashey, Mohamed ibn Abd Allah. (1998). *al-Borhan fe Ulom al-Qoran.* Tahkek: Ahmed Abo al-Fadel. Bayrot: al-Maktaba al-Asrea.